هل الحوار الذي تمّ ـ وما زال ـ سيجعل قيادة الانتفاضة تسحب مطلبها المشار اليه؟ ويمكن القول، انه من السذاجة ان يتصور احد ذلك. فالحوار، وان كان خطوة ايجابية، فليس معروفاً الى اين سينتهي؟ وبالطبع ليس متصوراً ان تغير اميركا موقفها بهذه السهولة، ان لم يتغير موقف الدول العربية من علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يمكن القول ان هناك حقيقة مؤداها ان «التغيير الاجتماعي الذي حدث في الاراضي المحتلة، خلال السنوات العشرين الماضية، يعتبر من اهمّ العوامل التي هيأت المناخ المناسب لتفجّر الانتفاضة، واستمرارها بالشمول الذي تميزت به خلال عامها الاول». ومن ثمّ، قدّم التقرير تحليلاً لابعاد التجاوب الشعبي الواسع مع الانتفاضة، وما عكسه من تغير اجتماعي في الاراضي المحتلة خلال فترة الاحتلال، وما عاد اليه هذا التغير من توفر ظروف تتيح مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في المقاومة الوطنية للاحتلال، ومدى تأثير هذا التطور في الطبيعة الوطنية للثورة الفلسطينية. امّا عن الاطار الاجتماعي للانتفاضة، فيمكن تلخيصه في خمس نقاط:

النقطة الاولى، التغيير الاجتماعي في الضفة والقطاع: واهمّ معالم التغيّر تتمثّل في اكتمال نضج الجيل الفلسطيني الجديد الشاب، وتعاظم دوره في الكفاح الوطني. ويقصد بهذا الجيل اولئك الذين ولدوا بعد الاحتلال الاسرائيلي. فهذا الجيل، الذي نشأ في ظل الهزيمة العربية، لم يتأثر بها في الغالب، الاّ من زاوية ادراك انه مسؤول، وحده، عن مواجهة نتائج هذه الهزيمة، بعد ان فقد الامل في العمل العربي. ومن العوامل التي ساهمت في انضاج هذا الجيل، انتشار التعليم في الاراضي المحتلة على نطاق واسع. فالى جانب وجود ١٧٠٠ مدرسة ابتدائية واعدادية وثانوية، اصبحت هناك ست جامعات تستوعب ١٧ ألف طالب، اصبحوا القوة المحّركة لمعظم التحركات الشعبية قبل الانتفاضة؛ واصبحت جامعات الارض المحتلة بؤراً وطنية ومراكز للوعي والصمود ومقاومة الاحتلال؛ وغدت المدارس قوة رديفاً لهذه الجامعات، حيث يزيد عدد الطلاب على ٤٠٠ ألف. امّا دور التنظيمات التابعة للفصائل الفلسطينية في الخارج، خاصة «فتح»، والجبهتان، الشعبية والديمقراطية، بالاضافة الى الحزب الشيوعي، فقد ادى اجتذاب هذه التنظيمات لاعداد متزايدة من الشباب الى خلخلة النظام الاجتماعي القديم الذي كان يتسم بسيطرة العائلات. فازاء مدّ الحركة الوطنية النامية، فقدت هذه العائلات سطوتها، لكن دون ان تفقد اهميتها الاجتماعية، باعتبارها صورة لشعور الافراد بالحماية النسبية في ظل الافتقاد الى سلطة وطنية. كذلك، كان للسياسات الاسرائيلية داخل الاراضي المحتلة دور في عملية التغيّر الاجتماعي. فنتيجة فرض المنتجات الاسرائيلية على الضفة والقطاع، الامر الذي ترتب عليه اخفاق التطوّر الصناعي، ومع فرض قيود على النمو الزراعي، تزايدت معدلات البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد. ومع انحسار الموجه النفطية وعودة العمالة الفلسطينية من البلاد العربية الى الاراضي المحتلة تزايدت وطأة الازمة الاقتصادية في صفوف الطبقة الوسطى، هذا بالاضافة الى فرض الضرائب على صغار الفلاحين والعمال.

النقطة الثانية، اتساع مشاركة الفئات الاجتماعية في الانتفاضة: وقد تمثّلت في الاضرابات التجارية والعمالية والحرفية والمهنية، بالاضافة الى المشاركة الواسعة للمرأة.

النقطة الثالثة، نهاية القيادة التقليدية وبروز قيادة جديدة: ويمكن القول، ان التغيرات الاجتماعية قد قادت الى الحد من دور القيادة التقليدية واهتزاز مركزها تدريجياً لصالح القيادة الشابة الصاعدة، على الرغم من ملاحقة سلطات الاحتلال لها. فقد فقدت القيادة التقليدية السيطرة على الاحداث في ظل الانتفاضة التي خلقت بناء تنظيمياً جديداً تقوده القيادة الشابة القادمة من اصول اجتماعية مختلفة في الغالب؛ وهو التنظيم الذي فرض نفسه بديلاً من الادارة الاسرائيلية التي يعمل معظم القيادة التقليدية في اطارها. واشار التقرير الى ان قيادة الانتفاضة حرصت على عدم البدء في معاداة القيادة التقليدية، بل محاولة كسبها. امّا من استمر في عمالته، فكان عرضة للقصاص. والملاحظ ان استخدام العنف كان موجهاً، خلال العام الاول، الى العملاء الكبار بالاساس والرموز الواضحة بين العملاء الصغار؛ كما كانت عمليات التصفية منظمة الى حدّ كبير.

النقطة الرابعة، القيم الاجتماعية الجديدة: يمكن القول، انه كانت هناك قيم ايجابية برزت خلال